حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

20 **شوال** 1436 - 5 **اغسطس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	23

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

انتقادات في الشورى لتشريعه من الجهة المستفيدة مالياً من برامجه واستثماراته ..!

التقاعد .. نظام متعثر..ومواطن أفنى عمره بخدمة وطنه يترقبه.. وقرارات بلا تنفيذ

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1070182

تقرير- عبدالسلام محمد البلوي

مرت ست سنوات على تأكيد محافظ مؤسسة التقاعد ل»الشورى» أن مجلس إدارة المؤسسة قد أقر نظامي التقاعد المدني والعسكري بالتوافق مع التوصيات التي انتهى اليها اجتماع المحافظ ونائب وزير الخدمة المدنية وأمين مجلس الخدمة العسكرية ولازال الشورى ينتظر إحالة النظام إليه ليمارس مهمته المحددة في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة ودراسة الأنظمة واللوائح واقتراح ما يراه بشأنها وتفسير الأنظمة ومناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها إضافة إلى مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

في إعداد المؤسسة لنظام التقاعد بشقيه المدني والعسكري يبرز سؤال مهم.. كيف تكون الجهة المنفذة لنظام والمستفيدة مالياً في برامجها واستثماراتها عبر أنظمته هي المشرعة له..؟ وحول ذلك أظهرت تقارير للشورى اطلعت عليها الرياض استحواذ مؤسسة التقاعد على صناعة النظام وتأخيرها تعديلاته وتكتمها على المعلومات التي يطلبها المجلس الذي يعد جهة تشريعية رئيسية.

« الرياض» تفتح الملفات الخاصة بمسيرة إعداد نظام التقاعد التي تجاوزت 14 سنة ومحاولات أعضاء الشورى ممارسة صلاحياتهم المنصوص عليها في نظامه لتعديل نظام التقاعد المدني والعسكري، ونماذج من أجوبة محافظ مؤسسة التقاعد وبعض منسوبي القطاعات العسكرية على اسئلة لجان المجلس المختصة، كما تستعرض أبرز قراراته التي تدعم المتقاعدين وتأخر إقرار مجلس الوزراء لتعديلات نظام التقاعد العسكري، والمطالبات المستمرة بتعديل أنظمة التقاعد بشكل عام سواء للعسكريين أو المدنيين وكذلك التأمينات الاجتماعية وإعادة بناء وصياغة تلك الأنظمة وفق الظروف والمتغيرات الاقتصادية والمعيشية ولتواكب التعديلات توجه القيادة وسعيها الحثيث لتكريم المواطن بما يستحق وضمان العيش الرغيد له.

البداية مع أبرز قرارات الشورى حيث أكد وفي أكثر من قرار خلال عشر سنوات على سرعة إعداد مشروع نظام التقاعد كما طالب بدراسة إمكانية إعادة النظر في المعاش التقاعدي (الضعيف) الذي يصرف لقدماء المتقاعدين، والذي اكتفت المؤسسة في ردها على استيضاح للجنة الإدارة الشورية حول تنفيذه بإشعار المجلس بأن هناك نظاماً جديداً للتقاعد المدني والعسكري.

ومن قرارات المجلس «صرف الراتب التقاعدي للموظفة المتوفى زوجها أو والدها ومنحها خيار الاستمرار في تقاعدها أو تصفيته مع بقاء حقها في تقاعد زوجها أو والدها مع بقية المستحقين»، و»دراسة زيادة معاشات التقاعد دورياً بنسبة تعكس ارتفاع تكاليف المعيشة» الذي جاء على تقرير المؤسسة للعام المالي1421، وأكد حينها عضو الشورى السابق خليل آل إبراهيم بأن الزيادة قد لا تكلف إلا جزءاً بسيطاً من فائض استثمارات المؤسسة ولفت إلى أن هناك نحو (900)

ألف متقاعد في القطاعين المدني والعسكري بحاجة إلى مثل دراسة زيادة معاشاتهم في ظل المتغيرات الاقتصادية السريعة.
الشورى الذي عايشت قراراته هموم فئة أفنت ثلثي عمرها أو ما يزيد في خدمة وطنهم في مواقع مختلفة، طالب قبل نحو أربع سنوات بناء على توصية لعضوه السابق علي الدهيمان مؤسسة التقاعد برفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين لتصل 4000 ريال، لكن المؤسسة أعلنت رفضها هذا القرار بعد مضي نحو عام ونصف من صدوره، بحجة أن رفع الحد الأدنى لأربعة آلاف سيترتب عليه كلفة مالية عالية تؤدي إلى إرهاق النظام وزيادة العجز، وبينت المؤسسة أنها بادرت إلى اقتراح الحلول التي تسهم في رفع دخل المتقاعدين وقامت بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي لشمول المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم التقاعدية عن 3000 ريال بمظلة الضمان الاجتماعي وفقاً لنظامه وتغطية الفرق بين المعاش ومبلغ الثلاثة آلاف ريال.
آخر قرارات مجلس الشورى دخلت في عمق أداء مؤسسة التقاعد وما تخفيه من معلومات بشأن استثماراتها وأظهرت تجاهلها لقرارات المجلس وعدم تجاوبها معه، وعدم تعاون المؤسسة مع المجلس واستمرار الملاحظات المرصودة عليها حتى في تقديم المعلومات والإجابة على تساؤلاته، ليعود الشورى للتأكيد على قرارات مضى على بعضها 10 سنوات وأخرى أكثر من 4 سنوات، وطالب بتضمين تقاريرها السنوية معلومات تفصيلية تحليلية عن استثماراتها الداخلية والخارجية، وشدد على وضع استراتيجية استثمارية تحقق المحافظة على سلامة الاستثمارات وكفاءتها، وايضاً المواءمة المثلى بين المخاطر والعائد على الأصول الاستثمارية المتنوعة، وقرر الشورى إلزام المؤسسة بالكشف له عن السياسات الاستثمارية العامة لها مع ربطها بمؤشرات قياس للأداء، إضافة إلى قرار جاء على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 23 1424، ونص على تضمين التقارير القادمة تحليلاً عن استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد وأن تنظر المؤسسة في خيارات وبدائل استثمارية متعددة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
وفيما يخص تعديلات نظام التقاعد وافق المجلس على تعديل بعض مواد التقاعد العسكري حينما أقر قبل خمس سنوات ونصف مقترحات محمد أبوساق العضو السابق ووزير الدولة لشؤون الشورى إضافة أربع سنوات لخدمة الأفراد من رتبة جندي وحتى رئيس الرقباء، وتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد، وتسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من الراتب الأساس بدلاً من المعمول به حالياً وهو التسوية على أساس 35 جزءا، وكذلك تسوية نسب التقاعد لرئيس الرقباء المرقى لضابط على حده حيث نص التعديل على «إذا رقي رئيس الرقباء إلى رتبة ضابط فإنه يحال إلى التقاعد بعد إكماله خمسا وثلاثين سنة من الخدمة أو بلوغه ستة وخمسين عاماً من العمر» كما وافق على تمديد السن التقاعدي « سنتين» للضباط من رتبة ملازم وحتى لواء، وأقر المجلس تمديد خدمة الضباط الجامعيين تلقائياً بما يوازي أربع سنوات لخريجي التخصصات النظرية، وست سنوات للضباط المهندس والفني، وثماني سنوات للضابط الصيدلي، وعشر سنوات للضابط الطبيب، وتحتسب هذه المدة في معاش التقاعد وتستقطع عنها العائدات التقاعدية، ورفعها المجلس هذه التعديلات إلى مجلس الوزراء قبل خمس سنوات ونصف ولم يقرها الوزراء بعد.
العسكري المتقاعد يطرق باب الجمعيات الخيرية..؟!
أكد خالد السيف نائب رئيس اللجنة الخاصة بمجلس الشورى العضو السابق أن الكثير من العسكريين بعد تقاعدهم يترددون على الجمعيات الخيرية لعوزهم وحاجتهم، وتحولهم أيضاً بعد التقاعد للعمل في أمن المستشفيات والبنوك بالحراسات.
وقفة مع رأي لواء في الاستخبارات
حسب حديث للواء من الاستخبارات العامة للجنة الخاصة التي درست تعديل مواد في التقاعد العسكري فلدى العسكريين قناعة بعدم الثقة في اللجان التي تشكل لتعديل النظام ومما قاله اللواء:» نحن نعاني كثيراً مع العسكريين حيث أصبحوا يعملون من غير نفس ويتهربون من أعمالهم لشعورهم أن مستقبلهم مهدد وغير آمن»، ويضيف» فرحنا عندما سمعنا بتشكيل لجنة خاصة بمجلس الشورى لبحث جوانب المشكلة حتى وسائل الإعلام بدأت تنشر معاناة العسكريين مما يدل على وجود مشكلة حقيقية تحتاج إلى حل»، وزاد اللواء في حديثه للجنة الشوريَّة» نظام التقاعد الحالي يقذف بالعسكريين خارج أسوار الخدمة وهم في أشد قوتهم وإنتاجهم».
دخل الفرد يدعو للشفقة
دخل الفرد يدعو للشفقة بسبب التقاعد المحدود، هذه العبارة جاءت على لسان ممثل للحرس الوطني في اجتماع لجنة الشورى الخاصة قبل خمس سنوات أثناء دراسة تعديل نظام تقاعد العسكريين وقال « العسكري لدينا يعيش تحت ضغوط فنحن نعيش في حالة تأهب وممنوع من الإجازة خاصة في بعض النقاط الحساسة من الدرجة الأولى وإذا أحيل للتقاعد يرجع لأصل راتبه الضعيف ويحال بكامل قوته وخبرته ومعظم المحالين من الرتب الصغيرة على سن44 و46 وسيخرج

من الإسكان الذي كان ينعم به ويذهب لسكن الصفيح..» كما أضاف ممثل لقسم الضباط بالقوات المسلحة «نظرة المجتمع قاسية للعسكري ويلحقه ضرر نفسي ومالي».

ممثلون للخدمة المدنية والتقاعد

اجتماع محافظ المؤسسة العامة للتقاعد بلجنة شوريَّة متخصصة درست التعديل المشار إليه لنظام التقاعد العسكري كان في مجمله حسب تقرير حصلت عليه « الرياض» مجرد فلسفات فكرية وتثقيفية عامة وبلغة عاطفية تحوم حول شؤون التقاعد، حيث لم يرغب المحافظ في الرد مباشرةً على اسئلة اللجنة الخاصة حول مشروع التقاعد المقترح في الشورى، وامتد تجاهل المؤسسة إلى عدم الاجابة المكتوبة على اسئلة الشورى.

اسئلة صريحة بلا جواب..!؟

على رغم أن دراسة لمؤسسة التقاعد اتفقت مع لجنة الشورى المعنية بدراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري في أن معدل سنوات خدمة الأفراد العسكريين هي بين(2223) سنة، إلا أن المؤسسة تحتسب المعاش التقاعدي على أساس35 سنة وفي تساؤل اللجنة عن قيام المؤسسة بذلك ، لم يقدم المحافظ تبريراً لطريق الاحتساب، ويرى الوزير محمد أبوساق أن في ذلك إجحافاً في حقوق العسكريين حيث يستقطع منه مستحقاتهم نسب ليست بموجب معادلة دقيقة.

الدراسات الاكتوارية

في جلسة كان ضيوفها عبدالرحمن عبدالمحسن القادر نائب وزير الخدمة المدنية ومحمد الخراشي محافظ مؤسسة التقاعد ومستشارون قانونون وأخصائي وخبير اكتواري، أوضح الضيوف أن الدراسات تشدد على ضرورة الاهتمام بالتوازن المالي بين الاشتراكات والمنافع المقدمة لأن أي منافع تصرف لايقابلها اشتراكات تعني ان صندوق التقاعد يسحب من أموال الغير وبالتالي تعرض السلامة المالية لخطر قريب.

الخبير الاكتواري ابراهيم إلياس شرح لأعضاء الشورى الدراسة الاكتوارية وذكر أن جميع أنظمة التقاعد في العالم وضعت على أساس أن تقابل الالتزامات في الفترة ما بين سن التقاعد وما بين فترة الحياة والموت وهي في المملكة حسب تقدير وزارة التخطيط في حدود74 سنة، كما أصبحت الفترة التي تتحمل فيها المؤسسة أكثر مما تتقاضاه من اشتراكات خلال فترة حياة المتقاعد، والدراسة الاكتوارية لها علاقة بمزايا النظام مقارنة بأنظمة كثير من الدول الأخرى فالتقاعد بالمملكة محسوب بالتاريخ الهجري فالعسكريون أعلى رتبة يتقاعد عند 58 سنة تعادل بالميلادي 54 إضافة إلى اتساع نطاق الصرف على أسرة المتقاعد بعد وفاته من الزوجة والأولاد والوالدين ويمتد الصرف لسنوات طويلة.

الخراشي أوضح أن احتساب المعاش التقاعدي يكون على أساس آخر راتب بينما في كثير من الدول يحتسب على معدل آخر خمس سنوات كما أن المتقاعد إذا خدم الفترة المحددة بالنظام يستفيد من كامل الراتب الذي يتقاضاه، ونبه الخراشي على أن آخر الدراسات الاكتوارية تفيد أن الاشتراكات الحالية لاتغطي كامل المزايا الممنوحة ولابد من إعادة النظر في حجم الاشتراكات للعسكري وللمدني التي لاتوازي الالتزامات المالية المقبلة.

التقاعد..لادعم

إلا بتمويل الدولة

أجمع محافظ المؤسسة العامة للتقاعد وأيضاً التأمينات والخدمة المدنية والخبراء الاكتواريون على عدم التوسع في منح المزايا للمتقاعد كرفع الحد الأدنى للمعاش أو تخفيض سن التقاعد أو ربط المعاش بأسعار التضخم إلا بدعم تمويل وزارة المالية.

مواطن يقتل ابنه ويصيب زوجته بثلاث طلقات بالحائط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1070191

حائل - عبيدالله عبيد

قتل مواطن بالعقد الثالث من عمره ابنه صاحب ال11 ربيعاً بعد أن أطلق عيارا ناريا عليه وأصاب زوجته بثلاث طلقات نارية نقلت على إثرها لمستشفى الحائط العام وأخليت بالإسعاف الطائر لمستشفى الملك خالد.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة حائل الرائد سامي الشمري أنه عند الساعة الخامسة والنصف مساءً ورد بلاغ عن قيام مواطن بإطلاق النار على زوجته وابنه البالغ من العمر ١١ عاما بداخل منزلهم الكائن بإحدى الهجر التابعة لمحافظة الحائط مما أسفر عن وفاة الابن وإصابة الزوجة.
وباشرت الجهات الأمنية الحادث، وقبضت على الجاني، كما تم ضبط السلاح المستخدم في الجريمة، وجرى إيقاف المتهم لاستيفاء الإجراءات اللازمة.

• مدني جدة" يصحح ١١ فندقاً و٧٢ شقة مفروشة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1070422

جدة - ياسر الجاروشة
نفذت الإدارة العامة للدفاع المدني بمحافظة جدة حملة تفتيشية لتفقد وسائل السلامة بالفنادق والشقق المفروشة.
وقال نائب المتحدث الرسمي للدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة المقدم محمد بن عثمان القرني أن عدداً من الضباط والأفراد نفذوا الحملة بإشراف من مدير الإدارة العامة للدفاع المدني بمحافظة جدة المكلف العقيد محمد بن صالح الغامدي.
وذكر المقدم القرني أن الحملة شملت 30 موقعا وتم اشعار 19 موقعا للمراجعة لاستكمال المتطلبات، كما تم تطبيق الغرامة بحق 4 منشآت، علما انه تم تصريح 11 فندقا و72 شقة مفروشة من بداية العام الهجري.
وذكر مدير مدني جدة المكلف العقيد محمد الغامدي أن هذه الحملة تأتي استكمالا للجولات السابقة التي تقوم بها الإدارة بتوجيه من صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة لاخضاع جميع المنشآت بمختلف نشاطاتها للسلامة الوقائية وبمتابعة من مدير الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة اللواء سالم بن مرزوق المطرفي.
ودعا الغامدي أصحاب المنشآت إلى ضرورة الالتزام بتطبيق وسائل السلامة واخضاعها للإشراف الوقائي.

كشف عن تجهيز 1263 مركزاً انتخابياً بالمملكة.. المهندس القحطاني:

مشاركة المواطنين في الانتخابات تسهم في دعم القرار البلدي

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150805/ln51.htm

الجزيرة - علي بلال:
أكد رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية المهندس جديع بن نهار القحطاني، أهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات المقبلة التي ستشهد تجربة جديدة مختلفة شكلاً ومضموناً عن الانتخابات في الدورتين السابقتين.
وقال القحطاني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بوزارة الشؤون البلدية والقروية بمناسبة قرب انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية التي تشمل «قيد الناخبين وتسجيل المرشحين»، أن الهدف من توسيع صلاحيات المجالس البلدية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية ضمن نظام المجالس الجديد هو توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار البلدي الذي يمس جوانب عديدة من حياتهم اليومية، مشيرا أن الخدمات البلدية من الأولويات التي تحرص الدول على توفيرها للمواطنين بمستويات متقدمة كونها تمس حياة المواطن اليومية، وبالتالي يصعب على الأمانات والبلديات تقديم تلك الخدمات وتوفيرها في كل مدينة وقرية وتجمع سكاني وتحديد احتياجات المواطنين لها دون معرفة آراء المواطنين

عن مستوى هذه الخدمات وهذا ما تقدمه المجالس البلدية. وكشف المهندس القحطاني عن اعتماد 1263 مركزاً انتخابياً موزعة على 284 أمانة وبلدية على مستوى المملكة، وعن 250 مركزاً انتخابياً احتياطيا موزعة على اللجان المحلية بمختلف مناطق المملكة تفتح مباشرة عند الحاجة إليها أو عند وصول أحد المراكز الانتخابية إلى طاقته الاستيعابية القصوى المحددة بثلاثة آلاف ناخب.

وأكد المهندس القحطاني الاستعدادات لخوض هذه الانتخابات شملت إصدار قرارات تشكيل لجان الفصل في الطعون والمخالفات الانتخابية وعددها 16 لجنة ترتبط مباشرةً بوزير الشؤون البلدية، وكذلك إصدار قرارات مأموري الضبط في الدوائر الانتخابية، مشيرا أن الانتخابات البلدية التي ستنطلق غرة شهر ذي القعدة تكتسب أهميتها من مشاركة المواطنين للأمانات والبلديات في إدارة الخدمات البلدية، إذ تعد هذه المشاركة عاملاً مساعداً في دعم القرار البلدي بما يحقق تطلعات المواطنين، إضافة إلى أن هذه المشاركة تجعل المواطنين في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية، وهذا ما يزيد من مستوى الوعي والمبادرة لدى المجتمع. وقال المهندس القحطاني إنه تمت معالجة معظم التحديات والصعوبات التي واجهتها المجالس البلدية خلال الدورتين السابقتين، وذلك بصدور النظام الجديد للمجالس البلدية، مضيفاً إلى أن الدورة الأولى لأعمال المجالس البلدية شهدت إقبالا ملحوظاً من المواطنين للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية ولعل من أهم أسباب هذا الإقبال كونها تجربة وطنية جديدة شجعت المواطنين على المشاركة، إضافة للتغطية الإعلامية التي واكبت العملية الانتخابية بمختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

وأوضح المهندس القحطاني، أنه ومع دخول المجالس البلدية للواقع العملي واجهت عدداً من التحديات، منها حداثة التجربة على المجتمع وصعوبات تنظيمية ووظيفية، وتم تجاوز معظم هذه التحديات والصعوبات في ظل النظام الجديد الذي منح المجالس البلدية شخصية اعتبارية واستقلالاً مالياً وإدارياً، وصلاحيات جديدة وسلطات أوسع، تتمثل في سُلطة التقرير والمراقبة على أداء البلديات وفقاً لأحكام النظام وفي حدود اختصاص البلدية المكاني، مشيرا أن النظام الجديد تميز بتخصيص اعتمادات مالية لكل مجلس بلدي ضمن ميزانية الوزارة تشتمل على بنود بالاعتمادات والوظائف اللازمة التي تساعد المجلس البلدي على أداء أعماله، كما تم تمكين المجالس البلدية من معالجة النقص الحاصل في الوظائف الاستشارية والتخصصية من خلال منحها صلاحية التعاقد مع خبراء ومستشارين للقيام ببعض الأعمال التخصصية التي يتطلبها عمل المجلس، والسعي لتوفير مقرات تتناسب وطبيعة تكوين المجلس بالدورة الانتخابية القادمة بمشاركة كل من (الرجل والمرأة) في عضوية المجلس . وتطرق إلى أبرز المستجدات خلال هذه الدورة ومنها زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين إلى الثلثين بدلاً من النصف وخفض سن القيد إلى 18 عاماً بدلاً من 21عاماً بهدف مشاركة شريحة الشباب، ومشاركة المرأة كناخبة ومرشحة. وأعلن اكتمال مجمل الاستعدادات لانطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات في السابع من ذي القعدة المقبل التي تشمل قيد الناخبين وتسجيل المرشحين حيث تم تشكيل اللجان المحلية على مستوى المملكة التي يبلغ عددها 16 لجنة محلية، وتشكيل اللجان الانتخابية في المراكز الانتخابية في الأمانات والبلديات التابعة لهذه اللجان، موضحاً أنه تم تزويد المراكز الانتخابية بالإمكانات والأجهزة والكوادر الإدارية والفنية لاستقبال الناخبين والمرشحين .

وفي الجانب التقني قال القحطاني، إنه تم الانتهاء من معظم الأعمال التقنية اللازمة استعداداً لتنفيذ أعمال الدورة الثالثة للانتخابات البلدية، من خلال فريق تقني متخصص يتكون من فريق رئيسي بالوزارة ووحدات معلومات بكل لجنة محلية بجميع الأمانات. وأكد المهندس القحطاني استمرار الحملة الإعلامية والتوعوية خلال المرحلة المقبلة التي تسبق انطلاق العملية الانتخابية في السابع من ذي القعدة المقبل، بهدف حشد المواطنين وحثهم على قيد أسمائهم في جداول الناخبين ليتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية ويكونوجزءاً فاعلا في صنع القرار البلدي عبر اختيار من يمثلهم من ذوي الكفاءات والخبرات بعيداً عن التعصب والانتماءات.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

بدعم من وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل

"باب رزق جميل" يوفر 44 ألف فرصة عمل للشباب والشابات السعوديين

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150805/ln4.htm

جدة - الجزيرة:
حقق «باب رزق جميل» أحد مبادرات عبداللطيف جميل الاجتماعية «مجتمع جميل» قفزة مميزة في المساعدة في توفير فرص العمل خلال النصف الأول من العام الجاري 2015 حيث ساعد في توفير 44,793 فرصة عمل للشباب والشابات السعوديين خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2015م بزيادة وصلت إلى 7235 فرصة عمل وبنسبة بلغت 19% عما تحقق في نفس الفترة من العام الماضي 2014م.
وأوضح المهندس محمد عبداللطيف جميل رئيس مجتمع جميل ورئيس فريق صناع فرص العمل في باب رزق جميل ان هذه النتائج لم تكن لتتحقق لولا الدعم اللامحدود الذي يلقاه «باب رزق جميل» من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظهم الله - وقال كما أدعو المولى أن يتغمد سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يرحمه الله - بمغفرته ويسكنه فسيح جناته فقد حرص - رحمه الله - على دعم «باب رزق جميل» وذلك من خلال مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للأعمال الخيرية والإنسانية، كما أقدم شكري لأمراء المناطق وأصحاب المعالي الوزراء ومدراء الدوائر الحكومية والجهات الداعمة لباب رزق جميل وفي مقدمتها وزارة الشؤون الإجتماعية ممثلة في الدكتور ماجد القصبي ووزارة العمل ممثلة في الدكتور مفرج الحقباني ووزير العمل الأسبق المهندس عادل فقيه، كما أقدم شكري لشركات القطاع الخاص التي دعمت «باب رزق جميل» بالمساعدة في توفير فرص العمل إضافة إلى الشباب والشابات اللذين التحقوا بفرص العمل ونجحوا فيها فنجاحهم نجاح لباب رزق جميل.
من جانبه أوضح المدير التنفيذي لباب رزق جميل الأستاذ عبدالرحمن الفهيد بأن نتائج النصف الأول من هذا العام كانت مميزة ومتنوعة فقد حصد برنامج التوظيف المباشر للرجال والنساء النسبة الأكبر من إجمالي عدد الفرص المتوفرة بعدد وصل إلى 21,601 فرصة عمل، بزيادة حوالي 48% من نفس الفترة لعام 2014م. ويعمل هذا البرنامج على التنسيق بين شركات القطاع الحكومي والخاص الباحثة عن كوادر بشرية مؤهلة وبين الشباب والشابات، وأشاد الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفهيد، المدير التنفيذي لـ«باب رزق جميل» بالسعودية، جهود وزارة العمل من خلال برامجها الهادفة لتوظيف الباحثين عن العمل وتوطين وظائف القطاع الخاص خاصة بعد الإنجازات التي تحققت بسوق العمل خلال العامين الماضيين.
وحصد برنامج الأسر المنتجة على المرتبة الثانية حيث حققت 12,449 فرصة عمل، بنسبة 27%، أما برنامج دعم المشاريع الصغيرة للرجال والنساء فقد حقق 1,077 فرصة عمل بنسبة 2.4% من إجمالي فرص العمل المتوفرة، أما برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف فقد حقق 825 فرصة عمل وبلغت نسبته 1.84% وبرنامجي تمليك سيارات الأجرة العامة والنقل حققا 298 و104 فرصة عمل على التوالي.
وأضاف الفهيد أن هذه النتائج تدل على الجهود الكبيرة التي يقوم بها فريق العمل في برامج «باب رزق جميل» والذي بلغ عددهم 700 موظف في البحث وابتكار الفرص الوظيفية والمهنية للشباب والشابات، مشيداً بالتعاون الكبير الذي يجده باب رزق جميل من الجهات الحكومية والشركات الخاصة المهتمة في توفير فرص العمل للشباب والشابات السعوديين.

وقال الفهيد وصل إجمالي القروض الحسنة التي وفرتها باب رزق جميل وساعدت في توفير فرص العمل منذ التأسيس في عام 2003 إلى مليار و 800 مليون ريال سعودي تقريبا أما ميزانية التشغيل فوصلت إلى حوالي مليار ريال سعودي».
كما أوضحت مديرة التوظيف النسائي في باب رزق جميل أ. رولا باصمد أن التوظيف النسائي حقق قفزة واسعة في النصف الأول من هذا العام وخصوصا برنامج العمل عن بعد والذي قفز قفزة كبيرة في إجمالي فرص العمل التي ساعد باب رزق جميل في توفيرها من خلال هذا البرنامج ليصل إلى 6,526 فرصة عمل مع نهاية النصف الأول من عام 2015م بنسبة زيادة تجاوزت 14%. ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين المرأة من العمل دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكان العمل بحيث تنسجم وتتوافق مع ظروفها الأسرية والبيئة وبالتالي تيسير مجالات التوظيف للمرأة وتوفير فرص أكبر لتلبية متطلبات سوق العمل ويتمثل البرنامج في عدة مسميات وظيفية مثل مندوبة مبيعات وتسويق هاتفي وتسويق الكتروني وكول سنتر خدمة عملاء وغيرها من الفرص.
ونجح برنامج فرص عمل الملاعب والذي بدأ مع بداية العام 2014 في المساعدة في توفير أكثر من 1,913 فر صة عمل مؤقتة للشباب في ملاعب كرة القدم ومباريات دوري عبداللطيف جميل السعودي للمحترفين وذلك في يوم المباراة.
إضافة إلى ذلك، هناك منشآت أسسها باب رزق جميل من أجل المساعدة في توفير فرص العمل المناسبة في بعض التخصصات المختلفة ومن بينها أكاديمية نفيسة شمس للفنون والحرف والتي تأسست في عام 2006 لتكون أحد المراكز التدريبية ضمن برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، وتقدم العديد من الدورات التدريبية المتنوعة في مختلف المجالات الفنية والحرفية للباحثات عن العمل، وبما يتناسب مع طبيعة وحاجة السوق من فرص واعدة كفنون الخياطة، تصميم الأزياء، الطهي، التصوير الفوتوغرافي، إنتاج السجاد وأعمال السكرتارية التنفيذية. وقد نجح برنامجي التدريب والعمل من المنزل في أكاديمية نفيسة شمس للفنون والحرف في تدريب وتأهيل والمساعدة في توفير فرص عمل ل 1,283 سيدة.
الجدير ذكره أن باب رزق جميل قد حقق خلال عام 2014م أكثر من 78,000 فرصة عمل على مستوى فروعة ال 27 المنتشرة حول المملكة ويتم مراجعة هذه النتائج بواسطة ديلويت آندتوتش بكر وشركاهم بناءً على الإجراءات المتفق عليها بينهم وبين مبادرات عبداللطيف جميل الاجتماعية.

10 خطوات لتنقية أخطاء المختبرات

الصحة تلزمها بتشريعات جديدة لضمان سلامة تدوين التحاليل.. وملاحقة صارمة للمخالفين بجولات مفاجئة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=231103&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 2015-08-05 1:18 AM
قررت وزارة الصحة، وضع حد للأخطاء المسجلة ضد مختبرات الدم في القطاع الطبي الخاص، وذلك تجنبا لأي سيناريوهات محتملة لحالات قد تفضي إلى نقل الدماء الملوثة وخلافها، وحددت عشر خطوات لتدوين تلك التحاليل، ضمانا لسلامة العمل فيها.
وحظرت التشريعات الجديدة، التي اطلعت "الوطن" على نسخة منها، جمع البلازما الطازجة المجمدة لأغراض تصنيع مشتقات البلازما أو بنك دم الحبل السري إلا بعد الوصول على موافقة الوكالة المساعدة لشؤون القطاع الصحي الخاص، فيما ألزمتها بتطبيق إجراء فحص الحمض النووي للأمراض المعدية لعينات المتبرعين بالدم، إضافة إلى باقي الفحوصات الأخرى.

وشددت الصحة على وجوب تقيد مختبرات الدم بالقطاع الصحي الخاص، بتدوين نتائج التحليل والفحوصات المخبرية الخاصة بالمرضي، وطباعة التقارير المخبرية والحدود الطبيعية القياسية لجميع أنواع الفحوصات طبقا للطرق المتبعة في المختبر وأن يعطى المراجع أصل التقرير ويحتفظ في المختبر بصورة منه.

مصادر طبية مطلعة، أبلغت الصحيفة بأن وزارة الصحة "ستقوم بجولات مفاجئة على تلك المختبرات للتأكد من تطبيق هذه الخطوات في تلك المعامل وستعاقب المقصرين غير الملتزمين وستعمل على التشهير بهم وإحالتهم إلى لجنة المخالفات الطبية بالوزارة".

المصادر ذاتها، بينت أن التقيد بعمل تلك الخطوات "سيعمل على مأمونية نقل الدم للمرضى وعدم وجود أي دمج أو خطأ خلال عملية التحاليل"، مؤكدة على وجوب الالتزام خلال عملية تدوين نتائج التحاليل والفحوصات بحيث تكون مكتوبة على نماذج مطبوعة مخصصة لكل قسم من أقسام المختبر وتحمل اسم وعنوان ورقم ترخيص المختبر، بالإضافة إلى اسم القسم المتخصص، وكذلك اسم وعنوان المريض، وأيضا صورة من الهوية الوطنية أو الإقامة، والتاريخ، واسم جهة الإحالة، ورقم التسلسل في السجل، ونوع العينة والفحص المطلوب، بالإضافة إلى نتيجة الفحص، واسم وتوقيع الفاحص وتوقيع مدير المختبر وختم المختبر".

وكشفت المصادر أن الوزارة حددت تشريعات جديدة لعمل تلك المختبرات الخاصة وأكدت عليها أنه في حالة رغبة المختبر الخاص المستقل أو ضمن أي مؤسسة صحية خاصة أخرى استقبال عينات مخبرية من مؤسسات صحية خاصة أخرى، يلزم أن يكون هناك موافقة من الوكالة المساعدة لشؤون القطاع الصحي الخاص بالوزارة حسب الإجراءات المنظمة.

وبينت المصادر أن الوزارة ستقوم بمتابعة المستشفيات الخاصة التي ليس فيها بنك دم وتؤمن وحدات الدم ومكوناته من القطاعات الصحية الأخرى بالمجان، بإلزامها بتجهيز معمل مستقل لإجراء فصيلة الدم واختبارات التوافق وتخزين وحدات الدم ومكوناته على أن تتوافر فيه ثلاجة بنك دم ومبرد عميق التبريد للبلازما وحضانة صفائح وذلك داخل قسم المختبرات الطبية في المستشفى، ويجب عليها الالتزام بإجراء فحص فصيلة الدم واختبار التوافق والإشراف الطبي على نقل الدم وفقا لتسعيرة الخدمات المعتمدة من الشؤون الصحية.

ولفتت إلى أن هناك شروطا يجب على المعامل الخاصة التقيد بها ومنها الالتزام بالأمر السامي رقم 255 المتضمن قصر التبرع بالدم على التبرع الطوعي المجاني فقط، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بدليل طرق العمل في بنوك الدم والتعاميم المنظمة لخدمة نقل الدم الصادرة من الجهات المتخصصة بالوزارة، وكذلك التزام جميع بنوك الدم بالمستشفيات الخاصة التي تقوم بسحب الدم من المتبرعين بالدم لديهم بالقيمة المالية لسعر وحدة الدم أو مكوناته التي تم تحديدها من قبل المتخصصين بالإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم بقيمة 500 ريال فقط لا غير وذلك مقابل "كيس الدم الفارغ، والفحوصات المصلية، فحص الإليزا، فحص الحمض النووي، تحديد الفصيلة، اختبار التوافق، جهاز نقل الدم، والإشراف الطبي على نقل الدم"..

التقديم في التأمينات لتعويض من فقدوا وظائفهم بعد 10 أيام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150805/Con20150805787584.htm

بدالرحمن المصباحي (جدة) 2015/08/04 21:36:49 م

تبدأ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعد 10 أيام في استقبال الدفعة الأولى من طلبات صرف التعويضات للمتضررين عن العمل، الذين فقدوا وظائفهم لظروف خارجة عن إرادتهم في مؤسساتهم وشركاتهم التي تنتهج التاريخ الهجري، وذلك بعد بدء تطبيق نظام «ساند» غرة ذي القعدة العام الماضي.

واشترطت التأمينات الاجتماعية على المشترك الراغب في الاستفادة والاستحقاق بالتسجيل لدى صندوق الموارد البشرية (هدف) خلال موعد 3 شهور، بحد أقصى من تاريخ تركه العمل، وسيتم التنسيق بين المؤسسة والصندوق للتحقق من توافر شروط استحقاق التعويض، إضافة لإتمامه العمل الخاضع لهذا النظام خلال مدة لا تقل عن 12 شهرا.
وكانت التأمينات حددت المدة القصوى لصرف التعويض بـ 12 شهرا متصلة أو متقطعة عن كل مرة من مرات الاستحقاق، وأن التعويض سيصرف بواقع 60 % من متوسط الأجور الشهرية عن الثلاثة الشهور الأولى، و50 % من مجمل أجره الشهري خلال التسعة شهور الأخيرة، مفصحة أنه في حال بلغت قيمة الاستحقاق أقل من ألفي ريال، فإنه سيتم رفعها لتصبح بهذا المبلغ، وذلك لأنه يشترط ألا تقل قيمة الاستحقاق عن الإعانة التي تقدم للباحثين عن العمل حافز.
وبينت التأمينات أنه سيتم إيقاف صرف التعويضات عن كل مستفيد مستحق حال رفضه ثلاثة عروض مناسبة للعمل التي تعرض عليه من قبل (هدف) أو أي جهة مكلفة أخرى، أو حال مغادرته خارج المملكة لمدة شهرين متواصلين أو متقطعين، أو عند تملكه نشاط خاص، أو عدم نجاحه أو التحاقه بأي دورة تعليمية وإن كانت عن بعد، وأن بإمكان المستفيد الاعتذار لمرتين عن الدورات خلال مدة الصرف، وكذلك عند بلوغه سن الـ 60 أو عند عدم تسجيله في صندوق الموارد البشرية.
يشار إلى أن الشركات والمؤسسات التي تسير في معاملاتها بالتاريخ الميلادي بدأت بتطبيق برنامج «ساند» بداية شهر سبتمبر العام الماضي وأنه بإمكان المتضررين في تلك المؤسسات تقديم طلب صرف التعويضات بعد مرور 25 يوما.

تسعيرة الداخل وتسليم المخيمات الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150805/Con20150805787549.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة) 2015/08/04 21:36:45 م
توقع رئيس اللجنة السداسية التي قدمت التسعيرة المقترحة لوزارة الحج أيمن السراج، الإعلان عن الأسعار المعتمدة لحجاج الداخل في موسم حج هذا العام الأسبوع المقبل.
وأوضح لـ «عكاظ» أن الوزارة لا تزال تدرس العرض الذي قدمته اللجنة نهاية الأسبوع الماضي، وتم عرضه على وكيل الوزارة لشؤون الحج الدكتور حسين الشريف، مشيرا إلى أنه لم يتم تسليم المخيمات للشركات حتى الآن على الرغم من تخصيصها مبكرا في بادرة تحدث الأول مرة.
وأضاف: «لا تزال الشركات تنتظر تسليم المخيمات وإقرار الأسعار وفتح البوابة الإلكترونية لتسجيل الحجاج، مشيرا إلى أنه يتوقع أن يتم تسليم المخيمات كذلك الأسبوع المقبل».
يذكر أن الدراسة المقدمة من المجلس التنسيقي واللجنة الوطنية تمت إحالتها للفريق الاستشاري لإبداء مرئياته تجاهها لتقوم الوزارة بالمفاضلة والمقارنة بين الدراستين أو الدمج بينهما.
وتمثل اعتراض الوزارة على الدراسة التي قدمتها اللجنة السداسية، في عدم ربط الأسعار بالمساحة المخصصة، وأن الدراسة لم تقدم الحلول المناسبة لتحديد وتوزيع الشرائح بما يضمن عدم التكدس في شريحة واحدة، كما لم توضح نسبة الأرباح المرصودة للمؤسسات والشركات في أسعار خدمات الحجاج المقترحة.
وتضمنت الدراسة 12 شريحة بدءا من الحج الخيري وانتهاء بشريحة الأبراج، وتتراوح أسعارها بين (3 - 10) آلاف ريال، فيما عدا الأبراج السكنية في مشعر منى، فضلا عن الحج الخيري المجاني.
من جهة أخرى عقدت مساء أمس الأول الجمعية العمومية الاعتيادية للمجلس التنسيقي لمؤسسات وشركات حجاج الداخل للمرة الثانية، بحضور (66) ممثلا، وتم خلالها الموافقة بأغلبية 51 صوتا على تقرير المحاسب القانوني للسنة المالية المنتهية بنهاية شهر صفر 1436هـ وابراء ذمة أعضاء المجلس التنسيقي وموافقة الأغلبية بـ 57 صوتا على قرار اعتماد الموازنة التقديرية لعام 1436 - 1437هـ.

منع الشركات من مراجعة الجوازات غرة ذي القعدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150805/Con20150805787552.htm

منصور الشهري (الرياض) 2015/08/04 21:36:45 م
تشرع المديرية العامة للجوازات مع بداية شهر ذي القعدة في تنفيذ قرارها بمنع الشركات والمؤسسات من مراجعات إدارات الجوازات والاكتفاء بالاستفادة من خدمات الجوازات عبر الموقع الإلكتروني وإيصالها لهم عبر خدمة البريد.
ويأتي قرار المنع لإتاحة الفرصة للشركات والمؤسسات للاستفادة من جميع خدمات الجوازات إلكترونيا بشكل أسهل وأسرع، حيث ستقوم الجوازات بإيصال هويات العاملين لديها إلى مواقع شركاتهم ومؤسساتهم عبر خدمة البريد.
وتطبع الجوازات إقامات العمالة الوافدة عبر الطباعة المركزية وإرسالها لمقار شركاتهم ومؤسساتهم عبر البريد السعودي خلال 48 ساعة من إكمال جميع المتطلبات من شروط ورسوم.
كما ستبدأ المديرية العامة للجوازات مع بداية العام القادم 1437هـ في إلزام جميع المواطنين بالتسجيل والاشتراك في خدمة (واصل) بالبريد السعودي، لكي تصل لهم جميع خدمات الجوازات بشكل احترافي وعبر البريد دون أن يراجع أي مواطن إدارات الجوازات، حيث يقوم المستفيد بطلب أي خدمة بشكل إلكتروني وتصل إلى مقر إقامته خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة، فيما ستتم خدمة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة عبر إدارات الجوازات.
يذكر أن المديرية العامة للجوازات وقعت مؤخرا مع البريد السعودي اتفاقية لإيصال جميع الوثائق الرسمية إلى المستفيدين منها من مواطنين ومقيمين والشركات والمؤسسات، وتضمنت الاتفاقية شروطا جزائية ضد البريد السعودي عند وقوع حالة فقدان لأي وثيقة رسمية، وإذا حدث ذلك يتم إصدار وثيقة للمتضرر بعد

السجن 30 عاما لمطلق النار على شرطة العوامية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150805/Con20150805787662.htm

إبراهيم علوي (جدة) 2015/08/04 21:36:56 م
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في محافظة جدة حكما ابتدائيا بالسجن 38 عاما والمنع من السفر بحق مواطنين.. أدين أحدهما باستلام مسدس وذخيرة من أحد الأشخاص بقصد الإخلال بالأمن وتستره عليه وإطلاق النار على بوابة مركز شرطة العوامية من الخارج وعلى المبنى من الخارج بطريقة عشوائية، فيما أدين المتهم الثاني بتلقي مبلغ مالي من أحد الأشخاص للخروج في مظاهرات والإخلال بالأمن مما يعد تمويلا للإرهاب وتستره عليه والمشاركة في عدة مظاهرات بالقطيف وترديد الهتافات المناوئة للدولة وعلمه بقيام أحد الأشخاص بترويج الخمور وعدم الإبلاغ عنه.
وقررت المحكمة تعزير الأول بسجنه 30 عاما من تاريخ إيقافه ومنعه من السفر بعد خروجه من السجن لمدة 15 سنة.
كما أدانت المدعى عليه الثاني بالمشاركة في المظاهرات في القطيف وتخزينه ما من شأنه المساس بالنظام العام وشراء وحيازة وتعاطي الحشيش المخدر وشراء وشرب المسكر وتستره على من يبيعون الحشيش والشراب المسكر وعدم ارتداعه بما صدر في حقه من الأحكام السابقة، وعزرته المحكمة على ذلك بأن يسجن لمدة ثماني سنوات من تاريخ إيقافه وجلده 80 جلدة دفعة واحدة لقاء تعاطيه الحشيش المخدر وشرب المسكر ومنعه من السفر خارج المملكة لمدة ثماني سنوات بعد خروجه من السجن.

وبإعلان الحكم قرر المدعي العام والمدعى عليهما الاعتراض على الحكم بلائحة اعتراضية فجرى تسليمهم نسخة من الحكم وجرى إفهامهم بتعليمات الاستئناف.

ديوان المظالم يناقش تقارير المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150805/Con20150805787704.htm

واس (الرياض)
ناقش رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، التوصيات المعدة على التقارير المرفوعة من المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف، بهدف متابعة سير أعمالها وتقييم منجزاتها وإيجاد الحلول الفاعلة للمعوقات التي تواجهها.
جاء ذلك لدى ترؤسه، على مدى يومين، اجتماع لجنة التطوير الإداري، بحضور أعضاء اللجنة وذلك بمقر الديوان بالرياض.
يذكر أن لجنة التطوير الإداري والمشكلة بقرار من رئيس ديوان المظالم وتحت إشرافه المباشر تضم في عضويتها عدداً من القيادات الإدارية في الديوان، ونتج عن اجتماعاتها السابقة عدداً من التوصيات صدر بموجبها جملة من القرارات التطويرية.
وتستهدف اللجنة بحسب صلاحياتها الإشراف على الخطط الاستراتيجية وآليات التنفيذ المتبعة من قبل إدارات ومحاكم الديوان من خلال التقارير المرفوعة من قبل الإدارات والمحاكم، وعلى إعداد وتطوير آليات الحوكمة والهياكل التنظيمية والوظيفية وهندسة إجراءات ونماذج العمل وآلية الأداء المؤسسي وتنفيذه وعلى تصميم الخطط التدريبية والتأهيلية لمنسوبي الديوان، ودراسة تقارير سير العمل بالمحاكم وتحديد المعوقات ووضع الحلول والإشراف على تنفيذها وإعداد التوصيات اللازمة لذلك.

الوعي بـ "التعويضات" يتزايد : 1940 قضية نظرتها المحاكم السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
الرابط

الرياض - فداء البديوي
يبدو أن السعوديين أضحوا أكثر وعياً بأهمية التقاضي من أجل الحصول على تعويضات من أفراد وجهات حكومية، إذ تشير أرقام وزارة العدل إلى أن 1940 قضية تعويض نظرتها محاكم البلاد خلال الفترة من محرم إلى رمضان 1436هـ الماضي. وقدّر محام تحدثت إليه «الحياة» احتمالات نجاح هذا النوع من القضايا بما يراوح بين 50 في المئة و80 في المئة. وأشار المحامي المستشار القانوني خالد الشهراني إلى أن المجتمع يفتقر للثقافة الحقوقية تجاه طريقة الحصول على

حقه بالشكل الصحيح في قضايا التعويضات، مشيراً إلى وجود من يرفع دعوى تعويض تطول مدة نظرها، ثم يفاجأ أن السبب هو أنه رفعها أمام محكمة غير مختصة، وبالتالي يُحكم بصرف النظر عنها لعدم الاختصاص. (للمزيد).
وأوضح أن نسبة نجاح قضايا التعويضات ترجع إلى عوامل عدة، أهمها مدى قناعة ورؤية القاضي بوجود حق المتضرر في التعويض، بناء على توافر الأدلة والإثباتات التي تحسم النزاع أمام المحكمة وتُقنع القضاة باستحقاق المتضرر للتعويض الذي يطالب به.

موظف حكومي يبتكر14 فكرة إبداعية لحل أزمة "السكن"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
الرابط

ابتكر موظف حكومي 14 فكرة إبداعية للإسهام في حل أزمة «السكن»، إذ أعد كتيباً يحتوي على الأفكار الإبداعية وآليات تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم رفعها لولي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة تلك الأفكار الإبداعية التي قد تسهم في إيجاد الكثير من الحلول لأزمة السكن.
وأشار سعيد بن عبدالله الزهراني إلى أنه بالفعل أعد 14 فكرة ابتكارية لحل أزمة «السكن» في السعودية، بعد إدراكه أهمية تضافر الجهود لحل هذه المشكلة التي يتم السعي إلى حلها في شكل متسارع من الدولة، لافتاً إلى أنه يتوقع أن تسهم هذه الأفكار في سرعة إيجاد الحلول اللازمة والعمل على توفير السكن المناسب لكل مواطن بأسهل الطرق، كما أن الأفكار الجديدة ستؤدي إلى زيادة أعداد الممنوحين من القروض العقارية من خلال نظام الفئات والتقليل من زيادة الطلب على الأراضي وكذلك تقليص سنوات الانتظار على صندوق التنمية العقاري للحصول على القرض وإيقاف الهجرة من القرى إلى المدن، مؤكداً أنه بلور الأفكار كافة في كتاب وتم الرفع به إلى مجلس الشؤون الاقتصادية من أجل الاستفادة منه.
وأضاف أن من أبرز الأفكار استحداث العديد من المنتجات الجديدة من أبرزها «قرض الأسرة» و«قرضي باختياري» و«قرض إعادة التأهيل أو الترميم» و«كيفية تطوير مخططات المنح بالتعاون مع القطاع الخاص» و«تطوير النطاق العمراني» و«الإسكان الشعبي» و«إنشاء الضواحي الجديدة» و«ترقيات الموظفين» و«توطين المهن».
وأشار إلى أن حل مشكلة «الإسكان» يحتاج إلى تضافر ست جهات حكومية هي وزارات الإسكان والتعليم والخدمة المدنية والمياه والكهرباء والشؤون البلدية والقروية والتجارة والصناعة. مضيفاً أنه قام بتفصيل كافة المتطلبات من الجهات الحكومية المختلفة، من أجل الإسهام في حل أزمة السكن، مؤكداً أن قيامه بالعمل على ابتكار هذه الأفكار والطرق يأتي من معاناة شخصية مع إيجارات المنازل السنوية التي باتت تهدد دخل الكثير من المواطنين في ظل الارتفاعات المتزايدة لإيجارات المنازل.
وأوضحت دراسة أجريت أخيراً، أن مدينة جدة تعتبر أكثر مدن المملكة تأثراً بأزمة السكن، تليها مكة ثم الرياض والخبر والدمام.
وحددت الدراسة تسعة أسباب وعوامل أساسية، أدت إلى حدوث أزمة السكن، والحيلولة دون تملك الغالبية العظمى من المواطنين لوحدات سكنية، ومن بينها عدم استقرار أسعار الأراضي، وارتفاع نسبة الدفعة الأولى للرهن العقاري والمتمثلة في ما نسبته 30 في المئة.
وأضافت الدراسة، أن من ضمن الأسباب، شُح المعروض من الوحدات السكنية، وارتفاع أسعارها مقارنة بالسقف الأعلى للمواطنين ذوي الدخل المحدود وعدم وجود برامج تمويل مصرفية للمطورين، وعدم اكتمال البنى التحتية بالمخططات، إضافة إلى صعوبة تحويل الأراضي الزراعية الواقعة ضمن النطاق العمراني إلى أراضٍ سكنية.

"التسليف": 7 مليارات ريال لتمويل 118 ألف قرض اجتماعي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4081908

اليوم - الدمام
اعتمد البنك السعودي للتسليف والادخار خلال النصف الأول من العام الحالي قروضا لتمويل 2155 مشروعا بقيمة تجاوزت 309 ملايين ريال، فيما بلغ إجمالي القروض الاجتماعية التي قدمها خلال الفترة 118051 قرضًا بقيمة تجاوزت 7 مليارات ريال.
وكشف المتحدث الرسمي للبنك السعودي للتسليف والادخار عبدالعزيز الناصر، في تصريح له أمس عن نتائج الربع الثاني من العام الحالي 2015م فيما يتعلق بدعم ورعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة ضمن برنامج «مسارات»، حيث اظهرت الاحصائيات أن البنك اعتمد تمويل 1305 مشروعات بقيمة فاقت 174 مليون ريال في شتى مناطق ومدن المملكة وتشمل تخصصات متعددة، مشيرًا إلى أن مجموع المشاريع التي تم اعتمادها خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 2155 مشروعًا بقيمة فاقت 309 ملايين ريال.
وأشار الناصر إلى أن المشاريع المتناهية الصغر والأسر المنتجة بلغ مجموعها 601 مشروع بقيمة 10.100.000 ريال، والمشاريع الناشئة 509 مشروعات بقيمة 115.200.000 ريال، فيما بلغ تمويل سيارات الأجرة والنقل 151 سيارة بقيمة 11.700.000 ريال، ومشاريع التميز 21 مشروعا بقيمة 27.300.000 ريال، ومشاريع الخريجين 21 مشروعا بقيمة 7.200.000 ريال، كما بلغت مشاريع الاختراع مشروعين بقيمة 2.700.000 ريال.
وأضاف إن البنك وعلى صعيد دعمه للقروض الاجتماعية قدم خلال الربع الثاني من العام الحالي 2015م 58047 قرضا اجتماعيا بقيمة فاقت 3462 مليون ريال، توزعت على قروض الزواج والأسرة وترميم المنازل، حيث بلغت قروض الزواج 22375 قرض زواج بقيمة 1.340.700.000 ريال، فيما بلغت قروض الأسرة 34500 قرض أسرة بقيمة 2.063.000.000 ريال.
كما بلغت قروض ترميم المساكن 1172 قرض ترميم بقيمة 58.500.000 ريال ليصبح مجموع ما تم اعتماده خلال الربعين الأول والثاني من العام الحالي 118051 قرضا اجتماعيا بقيمة 7.038.700.000 ريال.

منح صلاحيات إدارية لتمديد العقود مع المقاولين

"المالية" تحدد 30 ٪ نسبة التأخير المخالف في إنجاز المشاريع

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4081906

محمد النومسي - الدمام
حددت وزارة المالية نسبة التأخير المخالف في إنجاز المشاريع للمقاولين والمتعهدين، وحددت التأخر بفارق يتجاوز 30% من مدة العقد في إنجاز العمل بحيث لا يتناسب ما تم إنجازه من المشروع مع المدة المنقضية من البرنامج الزمني للمشروع.

وأكدت الوزارة في خطاب رفعته لمجلس الغرف أنها درست ملاحظات المقاولين المتعلقة بضوابط منع بيع كراسة الشروط والموصفات للمقاول المتعثر، موضحة ان لجنة النظر في طلبات التعويض ومنع التعامل مع المقاولين والمتعهدين فندت الملاحظات وبينت أن مشروع التعديلات على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والذي تمت دراسته لدى هيئة الخبراء منح الجهات الادارية الحكومية صلاحية تمديد العقود دون الحاجة لأخذ موافقة وزارة المالية.
وذكرت فيما يتعلق بالمشاريع أن الجهة الادارية أعطيت صلاحية التمديد أولا بأول بمجرد وقوع حالة الإعاقة أو التأخير من قبل الجهة الادارية أو غيرها أو لأي ظروف طارئة خارجة عن إرادة المقاول، وذلك أثناء تنفيذ المشروع دون انتظار لتسليم المشروع تسليما ابتدائيا؛ مما سيسهم في اعطاء الجهة الادارية مرونة اكبر في التعامل مع المقاول وتحديث البرنامج الزمني وفق لذلك ومعالجة أي إعاقة أو تأخير في التنفيذ في أوانها، مؤكدة ان القواعد والأنظمة يمكن إعادة تقييمها بعد مرور فترة زمنية كافية من تطبيقها لدى الجهات الحكومية.
وكانت اللجنة الوطنية للمقاولين رفعت ملاحظاتها عن طريق مجلس الغرف الى وزارة المالية حيال ضوابط منع بيع كراسة الشروط والمواصفات للمقاول المتعثر، وتضمنت ملاحظات المقاولين ان مقارنة نسبة الإنجاز من واقع المستخلصات مع المدة المنقضية من مدة المشروع لا تعتبر مقياساً لتقدم العمل، كذلك ملاحظات ان المادة (93) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات تتضمن عدم النظر في تمديد العقد والإعفاء من غرامة التأخير وفقا للمادة (51) من النظام إلا بعد استلام الاعمال استلاما ابتدائيا، ومن الملاحظات ايضا اشتراط النظام تمديد العقد والإعفاء من غرامة التأخير أن يكون ذلك بالاتفاق مع وزارة المالية اذا كان التأخير ناتجا عن ظروف طارئة أو لسبب خارج إرادة المقاول.
فيما اتهم عضو لجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بالشرقية محمد برمان اليامي جهات حكومية بالتسبب في تأخير 30% من مشاريع شركات المقاولات، وارتفاع تكاليف العمل بنسبة 15%.
وأوضح اليامي أن أبرز التحديات التي تواجه قطاع المقاولات تتمثل في نسبة التوطين ورسوم تجديد رخصة العمل للعامل الوافد البالغة 2400 ريال، وعدم صرف التعويضات للمقاولين الذين أبرموا عقوداً مع الجهات الحكومية عن المقابل المالي لرخص العمل، منوها إلى ضرورة خلق شراكة حقيقية بين الجهات الحكومية وشركات المقاولات.
وطالب بخفض النسب القابلة للتوطين في نشاط النظافة والصيانة والتشغيل إلى نسبة 2%، ونشاط البناء والتشييد إلى نسبة 3%، مع النظر في فصل نشاط النظافة والصيانة والتشغيل إلى (نشاط النظافة، ونشاط الصيانة والتشغيل).

اليوم

رئيس اللجنة التنفيذية لـ اليوم: إسقاط عضوية الأعضاء المقصرين.. ولا نمانع في مراقبة "نزاهة"

السجن سنة و50 ألفا عقوبة شراء الأصوات في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4081908

خلف الخميسي - الرياض
قال لـ"اليوم" رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية المهندس جديع القحطاني إنه سيتم محاسبة الاعضاء المقصرين في أعمالهم بالدورة الجديدة للانتخابات البلدية، منوهاً إلى أن العقوبات تصل إلى إسقاط العضوية، إضافة للإنذارات والحرمان من العلاوة، وبين أنه بموجب النظام الجديد للانتخابات البلدية فإنه يحق للجهات الرقابية فرض غرامة لا تزيد عن 50 ألف ريال، أو السجن لمدة عام، أو كليهما، لمن يثبت تورطه في شراء الأصوات الانتخابية البلدية، وقال: «في الدورة الأولى كان للناخب سبعة أصوات، إلا أن النظام الجديد لا يتيح له التصويت لأكثر من مرشح».

مراقبة «نزاهة»
ولم يمانع المهندس القحطاني مراقبة "نزاهة" للانتخابات البلدية، رغم أن وزارة الشؤون البلدية والقروية لم تُنسق معها بهذا الخصوص، إلا أنه رحب بعمل المؤسسات المدنية غير الربحية للمشاركة بالإشراف على الدورة الثالثة، وكذلك تواجد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
قيد وتسجيل
وأوضح القحطاني -خلال مؤتمر صحفي عُقد بمناسبة قرب انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، التي تشمل "قيد الناخبين وتسجيل المرشحين"، في وزارة الشؤون البلدية والقروية بالرياض أمس- أن هناك تنسيقا مع وزارة الداخلية لحفظ الأمن خلال سير عمل الانتخابات، مضيفا إن مسؤولية الأمن داخل المراكز تعود إلى مدير المركز، وإن تطلب الأمر استدعاء الفرق الأمنية في حال وقوع مشاكل أمنية في مراكز الانتخابات في جميع مناطق المملكة المختلفة، والمجهزة لأكثر من أربعة ملايين ناخب، أما في الخارج، فتتولاها الجهات المختصة".
وأشار المهندس القحطاني إلى أن هناك 35 ألف فرد من الجنسين يعملون في جميع مراكز الانتخابات البلدية على مستوى المملكة، لإدارة العمليات، ومراقبة سير الأعمال الانتخابية، مبيناً أنه لم يتقدم لهم حتى الآن طلبات من المؤسسات المدنية، التي لا تهدف للربحية للمشاركة في المراقبة على الانتخابات البلدية، وإن لزم الأمر ستتم مخاطبتهم.
وفيما يخص الفروقات بين أعمال الرجل والمرأة في المجالس البلدية، ذكر المهندس القحطاني أن مهام الرجل لا تختلف عن المرأة في جميع أعمال المجالس، وقال: "ربما هُناك اهتمامات للسيدة في بعض الجوانب التي تخص مثيلاتها، ولا شيء يختلف من ناحية الحقوق والواجبات".
اجتماع شهري
وحول وجوب تفرغ المرشحين لأعمال المجالس البلدية، قال القحطاني: "التفرغ إذا وجد لم يوجد الكفء، وهناك حاجة في المجالس للكفاءات في مجالات الهندسة والمالية، وكذلك الخبرات على رأس العمل؛ كون النظام الجديد لم يشترط ذلك، إضافة إلى أن الاجتماعات لا تعقد إلا مرة كل شهر"، ولم يفصح رئيس اللجنة التنفيذية المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية، عن التكاليف الإجمالية للحملات الإعلامية للانتخابات البلدية.
فترة الطعون
وأوضح عضو اللجنة التنفيذية في الانتخابات البلدية، رئيس الفريق الثانوي أحمد الحميدي أن الطعن في الانتخابات البلدية، هو أي إرجاء أو مخالفة يرى المواطن أن هناك خطأ في ذلك الإجراء، وهناك فترة محددة لاستقبال الطعون، وإن لم يقتنع الشخص فله الحق بالتوجه إلى ديون المظالم وتقديم شكواه هناك، ويقدم الطعن مكتوبا إلى لجنة الفصل المتكونة من ثلاثة أعضاء من خريجي الشريعة الإسلامية، سواء ضد ناخب أو غيره، حيث تم تشكيل النزاهة من جهات تعمل خارج الوزارة، ولا يوجد أعضاء بأي لجنة من الوزارة، حيث يتم تشكيلهم من أستاذة جامعات ومحاميين".
لجان فصل
وذكر الحميدي أن النظام يتكفل بإيقاف الانتخابات البلدية، إن ثبتت عدة مخالفات، منها: تسرب أوراق الاقتراع، أو الاعتداء إلى أحد العاملين في مراكز الانتخابات البلدية، أو حدوث أي فعل أو تصرف يترتب عليه عدم إتمام العملية الانتخابية، كما يحق لمدير المركز إيقاف العملية الانتخابية إن رأى ذلك لأسباب عدة، كما أن إصدار قرارات تشكيل لجان الفصل في الطعون والمخالفات الانتخابية يبلغ عددها 16 لجنة ترتبط مباشرةً بوزير الشؤون البلدية والقروية، وكذلك إصدار قرارات مأموري الضبط في الدوائر الانتخابية.
ضوابط شرعية
وعاد المهندس القحطاني ليبين أن الضوابط الشرعية موجودة على موقع الوزارة، ومن أبرزها وجود مراكز نسائية للمرشحات 100%، وأن لا يكون هُناك تجاوز لضوابط الحملات الانتخابية، كما أن النظام الجديد وجد على خلفية الإشكاليات التي تم رصدها في الدورتين الأولى والثانية، وكذلك الصعوبات والمعوقات لعمل المجالس البلدية.
وأكد المهندس القحطاني أهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات المقبلة باعتبارها تجربة جديدة مختلفة شكلاً ومضموناً عن الانتخابات خلال الدورتين السابقتين، مشيراً إلى أن الهدف من توسيع صلاحيات المجالس البلدية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية ضمن نظام المجالس الجديد هو توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار البلدي الذي يمس جوانب عديدة من حياتهم اليومية.

وأوضح أن الخدمات البلدية تُعد من أهم الخدمات التي تحرص الدول على توفيرها للمواطنين بمستويات متقدمة؛ كونها تمس حياة المواطن اليومية، وبالتالي يصعب على الأمانات والبلديات تقديم تلك الخدمات وتوفيرها في كل مدينة وقرية وتجمع سكاني وتحديد احتياجات المواطنين لها دون معرفة آراء المواطنين عن مستوى هذه الخدمات وهذا ما تقدمه المجالس البلدية.

وأشار إلى أن الانتخابات البلدية التي ستنطلق غرة شهر ذي القعدة تكتسب أهميتها من مشاركة المواطنين للأمانات والبلديات في إدارة الخدمات البلدية، إذ تعتبر هذه المشاركة عاملاً مساعداً في دعم القرار البلدي بما يحقق تطلعات المواطنين، إضافة إلى ذلك فإن هذه المشاركة تجعل المواطنين في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية، وهذا ما يزيد من مستوى الوعي والمبادرة لدى المجتمع.

نظام جديد

ونوه القحطاني بمعالجة معظم التحديات والصعوبات التي واجهتها المجالس البلدية خلال الدورتين السابقتين، وذلك بصدور النظام الجديد للمجالس البلدية، وقال: "الدورة الأولى لأعمال المجالس البلدية شهدت إقبالاً ملحوظاً من المواطنين للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، ولعل من أهم أسباب هذا الإقبال أنها تجربة وطنية جديدة شجعت المواطنين على المشاركة، إضافة للتغطية الإعلامية التي واكبت العملية الانتخابية بكافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء".

وتطرق إلى مواجهة المجالس البلدية لعدد من التحديات مع دخولها للواقع العملي، منها حداثة التجربة على المجتمع وصعوبات تنظيمية ووظيفية، حيث تم تجاوز معظم هذه التحديات والصعوبات في ظل النظام الجديد الذي منح المجالس البلدية شخصية اعتبارية واستقلالاً مالياً وإدارياً، وصلاحيات جديدة وسلطات أوسع، تتمثل في سُلطة التقرير والمراقبة على أداء البلديات وذلك فقاً لأحكام النظام وفي حدود اختصاص البلدية المكاني.

زيادة المنتخبين

وأضاف: "أبرز المستجدات خلال هذه الدورة زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين إلى الثلثين بدلا من النصف وخفض سن القيد إلى 18 عاماً بدلا من 21 عاماً؛ بهدف مشاركة شريحة الشباب، ومشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، كما تميز النظام الجديد بتخصيص اعتمادات مالية لكل مجلس بلدي ضمن ميزانية الوزارة تشتمل على بنود بالاعتمادات والوظائف اللازمة التي تساعد المجلس البلدي على أداء أعماله".

وزاد بقوله: "كما تم تمكين المجالس البلدية من معالجة النقص الحاصل في الوظائف الاستشارية والتخصصية من خلال منحها صلاحية التعاقد مع خبراء ومستشارين للقيام ببعض الأعمال التخصصية التي يتطلبها عمل المجلس، والسعي لتوفير مقرات تتناسب وطبيعة تكوين المجلس بالدورة الانتخابية القادمة بمشاركة كل من الرجل والمرأة في عضوية المجلس".

وأعلن المهندس القحطاني خلال المؤتمر الصحافي عن اكتمال كافة الاستعدادات لانطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات في السابع من ذي القعدة المقبل، التي تشمل قيد الناخبين، وتسجيل المرشحين، عبر تشكيل 16 لجنة محلية على مستوى المملكة، وتشكيل اللجان الانتخابية في المراكز الانتخابية في الأمانات والبلديات التابعة لهذه اللجان، وتزويد المراكز الانتخابية بكافة الأمكانات والأجهزة والكوادر الإدارية والفنية لاستقبال الناخبين والمرشحين.

مراكز احتياطية

وأشار إلى أن اللجنة العامة للانتخابات اعتمدت 1263 مركزاً انتخابياً موزعة على 284 أمانة وبلدية على مستوي المملكة، كما اعتمدت اللجنة العامة 250 مركزاً انتخابياً احتياطيا موزعة على اللجان المحلية بكافة مناطق المملكة، بحيث يتم فتحها مباشرة عند الحاجة إليها أو عند وصول أحد المراكز الانتخابية إلى طاقته الاستيعابية القصوى المحددة بثلاثة آلاف ناخب.

صنع القرار

وفي الجانب التقني أوضح القحطاني أنه تم الانتهاء من معظم الأعمال التقنية اللازمة استعداداً لتنفيذ اعمال الدورة الثالثة للانتخابات البلدية، وذلك من خلال فريق تقني متخصص يتكون من فريق رئيسي بالوزارة ووحدات معلومات بكل لجنة محلية بجميع الأمانات.

وفيما يتعلق بالجانب التوعوي، قال إن استمرار الحملة الإعلامية والتوعوية خلال المرحلة المقبلة التي تسبق انطلاق العملية الانتخابية في السابع من ذي القعدة المقبل؛ بهدف حشد المواطنين وحثهم على قيد أسمائهم في جداول الناخبين؛ ليتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية ويكونوا جزءاً فاعلا في صنع القرار البلدي عبر اختيار من يمثلهم من ذوي الكفاءات والخبرات بعيداً عن التعصب والانتماءات.

توعية المواطنين

وفي سياق متصل، وتزامناً مع قرب انطلاق الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية دشنت اللجنة العامة للانتخابات مركزاً إعلامياً خاصاً بمتابعة أحداث وفعاليات الدورة الثالثة للانتخابات، وبين رئيس الفريق الإعلامي باللجنة التنفيذية للانتخابات البلدية حمد العمر أن للمركز دوراً يقوم به بالتعاون مع وسائل الإعلام المحلية في توعية المواطنين بأهمية دورهم ومشاركتهم في الانتخابات البلدية المقبلة، وتسليط الضوء على المستجدات التي طرأت على الدورة الثالثة من الانتخابات مقارنة بالدورتين السابقتين.

خطة إعلامية

وأضاف العمر: إن اللجنة العامة للانتخابات وضعت منذ وقت مبكر خطة إعلامية وحملة إعلانية توعوية متكاملة تنفذ بطريقة تصاعدية؛ لتتواكب مع مراحل الانتخابات المختلفة، حيث تم استخدام أساليب متنوعة ووسائل متعددة في إيصال الرسالة الانتخابية للمواطنين وحثهم في الوقت ذاته على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية.

تنسيق وتعاون

وأشار إلى أن المركز يقدم عدداً من الخدمات الإعلامية الأخرى، منها بث الأخبار الرسمية عن الانتخابات وتوثيق ما ينشر حولها في وسائل الاعلام، بالإضافة إلى قيامه بمهام التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية في تغطيتها للانتخابات البلدية، مشيداً بالدور التوعوي الهام الذي تقوم به في هذا المجال وتفاعلها مع الانتخابات.

وسائل وتقنيات

وذكر أن المركز الاعلامي تم تجهيزه بكافة وسائل وتقنيات الاتصال، كما أولى الفريق الإعلامي اهتماماً بتقديم خدمات إعلامية عبر حسابات التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة الانتخاب بين شريحة الشباب ومواكبة مجريات الانتخابات، ويوجد مركز إعلامي افتراضي على موقع الانتخابات، مبيناً أن اللجنة العامة للانتخابات نفذت منذ فترة مبكره ورشة تدريبية شارك فيها 16 منسقاً إعلامياً من كافة اللجان المحلية.

أهداف الخطة

وأضاف: إن الورشة التي حاضر خلالها عدد من الاساتذة والمختصين في الإعلام والاتصال استعرضت أهداف الخطة الإعلامية والإعلانية وعناصرها وآلياتها التنفيذية التي سيتم تطبيقها خلال الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية التي ستنطلق خلال شهر ذي القعدة المقبل.

مسؤولية الدولة والمجتمع تجاه الشباب 1 – 2

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150805/ar3.htm

د.فوزية أبو خالد

جاءني السؤال التالي ضمن مجموعة من الأسئلة لإحدى المطبوعات الخليجية التحليلية الرصينة، فاضطررت لوجوده بين عديد من أسئلة أخرى إلى اختزال التحليل وتقديمه في إجابة مختصرة إلا أنني بعد أن انتهيت من التحقيق شعرت أنه لا يزال في نفسي شيء من حتى،

فعملت لاحقًا على تقديم معالجة أوفى ورأيت أن أحولها من هواجس ذاتية في أزمة ذات طبيعية وجودية إلى محاولة للتفكير بصوت عالٍ كنوع من التفكير المشترك بما قد يصلني من تعليقات قراء قد يكونون مثلي يعيشون هاجس الأسئلة.

السؤال:

تنشغل كتاباتك بتحليل الواقع الدامي والضبابي الذي تعيشه المنطقة العربية وقد كتبت في «تويتر» «بأن جريمة الكويت مثل الجرائم بالسعودية جرائم تبتزنا بالطائفية وخطاب التشدد الظلامي لتعميم الخراب؟» وذلك على خلفية التفجيرات بمسجدين في القديح والدمام في السعودية ومسجد الإمام الصادق في الكويت، الملاحظة الأليمة أن تلك الجرائم ارتكبت بأيدي ثلاثة من الشباب السعودي.

فكيف تنظرين إلى استقطاب «داعش» لعدد من الشباب السعودي وهل شباب المملكة الأكثر استهدافًا من قبل هذا التنظيم الإرهابي، وأين الخلل في السعودية، الذي يجعل الشباب لقمة سائغة لمثل هذا الاستقطاب؟

إجابة جاهزة..

قد يقال في الإجابة مناهج التعليم المتشددة، إرث التنظير والتخريج الفقهي التعصبي، الأحقاد التاريخية ببعدها الديني أو العرقي أو القومي، غلو المشايخ، وقد يقال: انفلات الإنترنت، عدم القطيعة المعرفية مع التباسات التاريخ السياسي والديني. إلا أننا في بغتة الانهيارات المريعة وأنهار الدم التي لم تعد ترتكب ضد أوطاننا من عدو خارجي فقط، بل صار من يتخذنا عدوًا من «كانوا منا وفينا»، نذهل عن نعمة العقل ونهرع لإجابات جاهزة وقراءات مشجبية لا تشفي الغليل ولا تحل المعضلة. وكأن ليس علينا أن نتحلى ببصيرة وصبر لنفحص التربة ونفهم الأسباب. على أن الكشف عن جدلية علاقة حاضرنا بمستقبلنا بماضينا لفهم محاولة ما ننجر إليه من خراب بأيدينا وأيدي سوانا معًا، يتطلب رؤية موضوعية دقيقة ونقدًا ذاتيًا صارمًا. ولن يتسنى لنا ذلك بغير شجاعة الاعتراف بمسؤوليتنا دولة ومجتمعًا عمّا يحدث لأوطاننا وما يتورط به أو يورطنا فيه بعض شبابنا. وهذه مهمة ليس لفرد أو نخبة احتكار تهمتها ولكن لكل منا الحق ألا يفرط في شرف المحاولة.

محاولة لفهم السؤال

من الواضح أن المنطقة تقف أمام تحدٍ سياسي وعسكري كبير يتمثل في «حالة هي مزيج من انكساراتنا الذاتية وتعالقنا الماضوي وعدواتنا التاريخية وأطماع الآخرين بنا مع الكثير من انعدام الخيال الخلاق وغير القليل من التدخل الاستخباراتي المتعدد والفقر المدقع إلى رؤية نقدية والخوف المرضي من الإصلاح السياسي الجاد ومن التعدد وتداول السلطة السلمي». وما يرفع من معدل هذا التحدي لمستوى الخطر الأمني على السلم الأهلي وعلى المصير الوطني أن تلك الحالة قد أنتجت عدوًا يعول على استخدام أكثر القوى الاجتماعية حيوية وهم الشباب، وأشد العواطف قابلية للاشتعال وهي العاطفة الدينية. وذلك بالعمل على تلوين أجندته السياسية بألوان مذهبية تقوم على تجيش العاطفة الدينية وعلى إهانة العقل وعلى استغلال التناقضات السياسية والاجتماعية داخل البنى السياسية والاجتماعية التي يريد تفتيتها لبلوغ ما يمكن أن نسميه «مرحلة الأنقاض». فعلى غير الأنقاض لا يمكن للأعداء على اختلاف هوياتهم وتقارب أهدافهم وتناقضاتهم السياسية إعادة ترسيم الجغرافي وتغيير المسار التاريخي وتحويل أي بصيص بحلم الحرية والكرامة إلى كوابيس في ظل الظلام الدامس لأعتى أشكال الاستبداد المتمثلة ليس فقط في الاستفراد بالسلطة بل والاستفراد بالفكر والدين وبأقدار الحياة والموت.

اختبار السؤال

فما «داعش» من دون الشباب، شباب التشات، وشباب السيبر وشباب الألعاب الإلكترونية العدوانية وشباب الاستراحات المغلقة وشباب السخط المكبوت وشباب التهميش السياسي وشباب الاغتراب الوطني وشباب استفزاز قوى الهيمنة الخارجية وشباب ذل التطبيع مع العدو الإسرائيلي وشباب الارتزاق وشباب الطاعة العمياء وشباب البطالة وشباب البحث عن بطولة أو قدوة وشباب خيبة الربيع العربي وشباب الفراغ واللا قضية وشباب التعصب القبلي والمناطقي والديني وشباب التأجيج الطائفي وشباب التمايز الطبقي وشباب معاداة العقل وشباب الأخيلة الغيبية وفشل الخيال الاجتماعي والسياسي الخلاق. وهذه العينة من الشباب المختطف كرهًا أو رغبة وإن جاءت متوالية جرائم المساجد في السعودية والكويت الأخيرة بأيدٍ سعودية منهم فهم متناثرون على اتساع الخريطة الدولية لمختلف الدول ومن مختلف القارات. وهم إذ يختلفون في التكوين والأهداف والوعاء المعرفي عن تلك الصيحات الشبابية العريضة المتمردة على شراسة الرأسمالية التي راجت في أوروبا وأمريكا الشمالية نهاية الستينيات والسبعينيات كصيحة الهيبيز، فإنهم يتشابهون في تشرذمهم واجتثاثهم من سياق الرشد العام مع أمثلة متطرفة للتعصب السياسي والعرقي والديني مما لا ينشط تاريخيًا إلا في مراحل الاستبداد والظلام كالفاشية والنازية. على أن منسوب نصيب الشباب المختطف من تعقيدات تلك الأوضاع التي دفعت بهم لأحضان «داعش» يختلف من بلد لآخر بل ومن شاب لآخر، بما يجعل لكل مجتمع حكايته وخصوصًا إن تقاطعت مع مجتمعات أخرى في الأسباب والدوافع وفي الواقع السياسي والاجتماعي وفي حاضنة الفكر والسائد الثقافي والسياق التاريخي الذي هيأ لوجود ميل أو استعداد لتقبل «داعش» أو للتحول إلى حطب في حرائقها.

سؤال محرج ولكنه من نوع ضرورة وضع الإصبع على الجرح.

ونجد أن سؤال شريحة الشباب يشكل في الأوضاع العادية شكلاً من أشكال القلق المشروع الذي لا بد أن يكون هاجس كل من الدولة والمجتمع مع أعلى اعتبار أن الشباب واحد من أهم القوى الاجتماعية للأوطان إن أرادت تقدمًا وإن أرادت تغييرًا لما قد تعاني منه من التخلف وإعاقات النمو الفكري والمادي، فكيف تكون قسوة السؤال في حالة خطر بواح يعمل في العلن والخفاء على تحويل شريحة الشباب إلى قنبلة موقوتة لإثارة الصراعات والفتن بين مختلف القوى الاجتماعية لتدمير الوطن في علاقته بذاته وفي علاقته بالجوار؟!

في رأيي أنه من غير المجدي تبادل الاتهامات المبطنة أو السافرة بين الدولة والمجتمع أو بين التيارات السياسية بعضها بعضًا حيث كل فئة تنحي باللائمة على الأخرى في مسؤولية تخطف ذلك الضوء الذي اسمه الشباب، خاصة بعد ذهابه ليصبح حريقًا أو وقودًا قاتلاً أو عتمة تعمنا جميعًا بيد غيرنا وقد كان بأيدينا فلم نحسن الاستضاءة به وما زلنا نسيء الاستنارة به مع استمرار عدم القدرة على إيجاد أرضية مشتركة بين الدولة وبين المجتمع وبين الشباب.

الاقتصادية

"السكن".. الانتظار يطول .. والأزمة تمتد للتجارة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/05/article_979160.html

د. عامر بن محمد الحسيني

قضية السكن تعد من أهم قضايا المجتمع التي تؤرق الكثير. ارتفاع في نسبة الطلب مقابل زيادة في السيطرة على السوق من قبل ثلة من التجار على مختلف درجاتهم. وجود أزمة في توافر الأراضي المناسبة بأسعار معقولة تلقي بظلالها على جميع أوجه الحياة. غياب المساحات المخصصة للسكن فقط، جعل التداخل بين الأراضي التجارية والسكنية فرصة كبيرة لهواة التكسب على حاجات المواطنين من التجار الذين لا يحملون مسؤولية مجتمعية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه. عدم التوسع في إيجاد المخططات السكنية أو تحرير هذه الأراضي البيضاء أدى إلى احتكار للمواقع التجارية في يد مجموعة أصبحت تغالي كثيرا في سعر المتر التجاري، يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف تأسيس المشاريع، ما يعود بالأثر السلبي على القطاع التجاري من ناحية ارتفاع التكاليف وتحميل المستهلك هذه التكاليف دون وجه حق.

إن التوسع في إيجاد المخططات السكنية، وزيادة الرقعة السكنية في المدن سيؤديان إلى زيادة في المعروض من الأراضي التجارية التي ستعرض بأسعار أقل تساعد في توزيع القطاع التجاري على المناطق السكنية. وسيؤدي ذلك إلى إيجاد فرصة كبيرة لإطلاق مشاريع نوعية تستطيع أن تنافس لتبقى وتتوسع في فرصة لإنجاح المشاريع الصغيرة التي يُنادى بها للشباب.

تباطؤ وتيرة الزيادة في تخصيص الأراضي السكنية وتهيئتها لاستقبال مشاريع سكنية سيسهمان في ثقل الحركة داخل سوق العقار معطيا الفرصة لتجار العقار لاستغلال هذه السوق وشل حركتها حتى يتم فرض سياساتهم الربحية التي تتعارض مع المصالح العامة، وتنافي مبادئ التنمية المستدامة التي ينشدها الجميع.

هذا التباطؤ سيؤدي حتما إلى إيجاد مشكلات إضافية تؤثر في القطاع التجاري، وعلى توظيف الشباب وإيجاد الفرص التجارية الملائمة لهم، الأمر الذي سيفاقم مشكلة الإسكان ويسهم في إيجاد عديد من المشكلات التابعة التي تتزايد مع زيادة تعقيد المشكلة السكنية. وجوب البدء في تخصيص مواقع للمراكز التجارية أو ما يعرف Industrial Park التي تشمل مواقع متعددة لإنشاء المشاريع بجميع درجاتها، ومحاولة تحرير التجارة من قلب المدن السكنية الحالية، سيسهم بشكل كبير في إيجاد فرص التوسع في إطلاق المشاريع السكنية، وسيسهم في الضغط على أسعار السوق الصاروخية حتى تتباطأ قليلا ليتمكن الساكن من إيجاد الأرض السكنية المناسبة، وسيساعد في منح راغبي الأعمال في إيجاد منافذ لإطلاق مشاريعهم بتكاليف أقل في ظل عدم وجود أي رقابة على أسعار الأراضي التجارية في قلب المدن أو إيجاد مؤشر يساعد صانع القرار في بحث البدائل لذلك.

الحزم في الإصلاح التعليمي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1070453

تغريد بنت محمد الدخيل

في الفترة القصيرة الماضية تصدرت الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي أخبار عدة تناولت الشهادات الوهمية، وفضحت المساومات المهنية، وبيّنت السرقات العلمية. فمن الصحف المحلية التي تحدثت إحداها عن 1198 شهادة لسعوديين من جامعات غير موجودة إطلاقاً، ومروراً بصحيفة الجارديان التي أشارت إلى عدة مهندسين وأطباء في السعودية بشهادات وهمية، إلى مكتب التصنيفات العالمي واتهامات حول مساومات لقيادات جامعية لرفع التصنيفات العالمية وغيرها مما لا يزال ينال من سمعتنا الأكاديمية.

وفي مقالٍ سابق كتبته حول نفس الموضوع شدني التفاعل الكبير من القرّاء ذاكراً بعضهم مواقف سابقة مختلفة تعرضوا لها تتفاوت ما بين سرقات علمية لأبحاث وأفكار بحثية من طلاب وأعضاء هيئة تدريس على حد سواء، وجاء أحد الردود يقول بالفعل نحن بحاجة إلى ثورة توعوية تقضي على داء السرقات والتعديات العلمية، في حين تفضّل أحد الأساتذة بالرد على المقال بقوله ما نحن بحاجه إليه هو محاسبية بحتة.

اتفق مع الاثنين فيما نادا به، فوجهة النظر الأولى مثّلت وجهة نظر طلاب في مقاعد الدراسة والتعلم، لا زال بعضهم يجهلون الكثير من مبادئ وضوابط الأمانة العلمية، ومسؤولية هذا الجهل لا يتحملونها وحدهم، إنما هي مسؤولية مشتركة يتحمل جزءا كبيرا منها القائمون على وضع الخطط والمقررات الدراسية، والمشرفون على أبحاث الطلبة، كما أن علاج هذه المسألة لا اعتقد أنه صعب جداً، فالحلول تبدأ من مقررات خاصة بأخلاقيات البحث العلمي، إلى اعتماد وتدريب الطلبة على برمجيات خاصة بالكشف عن نسبة الاقتباسات والتثقيف حول السرقات العلمية وغيرها من الإجراءات التي أضحت معروفة وما على الجامعات إلا أن تخطو خطواتها نحوها بقوة وحزم.

وعلى الجانب الآخر وفيما يبدو أنه الأصعب هو المحاسبية لمن قاموا بالتعدي الفكري والعلمي لأقرانهم أو طلابهم، ومن أباحوا استغلال من تحت سلطتهم لإنجاز مهامهم وتحقيق تطلعاتهم، وكذلك من سمحوا بمرور هذه التعديات وسكتوا عنها مع علمهم بها، تاركين الطريق مفتوحا لكل من تخول له نفسه الارتقاء على جهد غيره، والنهوض على أقلام وأفكار وجهود الآخرين، ومغلقين سبل المحاسبية وتحقيق النزاهة بالمجاملات وتقديم العلاقات.

ومع انطلاقة مرحلة جديدة للتعليم بعد دمج وزارتي التعليم العام والعالي، من أفضل ما يضاف إلى هذه الفترة البارزة في تاريخ التعليم من اصلاحات تعليمية هو إقرار تشريعات ولوائح جديدة تحد من فوضى الانتهاكات العلمية، وتوقف داء السرقات العلمية، وبالتأكيد تردع كل من سولت له نفسه بتزوير شهادات علمية، يبدأ العمل عليها من تشكيل لجان مختصة من مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث، تضم خبراء ومتخصصين ذوي باع طويل في المجال، تَدرس وتُفند جميع صور وأشكال السرقات العلمية والفكرية، وتبنى عليها لائحة متكاملة ترفع للمقام السامي، ويحال تنفيذها إلى لجان قضائية تابعة لوزارة التعليم، تشهر مرتكبيها وتجرم منفذيها، حتى تتحقق العدالة وتعم النزاهة ويحيط الوقار سمعتنا الأكاديمية.

الاقتصادية

تعمل عليها وزارات المالية والبنوك المركزية .. وإقرارها العام المقبل

دراسة خليجية لوضع مؤشر أسعار موحد لمواجهة التضخم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/05/article_979124.html

مويضي المطيري من الدمام

يعكف مركز الإحصاء الخليجي، على إعداد دراسة حول مؤشرات الأسعار في دول مجلس التعاون، بهدف مواجهة التضخم وتوحيد منهجية دول المنطقة اقتصاديا، فيما يتوقع أن يتم البت فيها خلال العام المقبل 2016.

وقال لـ"الاقتصادية" مصدر خليجي، إن دراسة هذه المؤشرات تتم من خلال أجندات اقتصادية بحثية، تعمل عليها لجنة تضم ممثلي وزارات المالية والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون.

وحول تفاصيل الدراسة، بين أنها تتناول مؤشرات الأسعار، التي تعد من أهم المؤشرات المطلوبة على مستوى دول المجلس والبنوك المركزية ومتخذي القرار في الأجهزة الأخرى، لافتاً إلى أن وجود منهجية لدراسة وقياس هذه المؤشرات سيحول دون اختلافها في الدول الست.

وأوضح المصدر، أن أهم ما يتم التركيز عليه هو سنة الأساس نظرا لاختلافها بين دول المجلس، التي قد تسبب في إعطاء مؤشر غير دقيق، مبيناً أن المركز يسعى لتوحيد هذه السنة كأحد الاعتبارات التي تؤخذ في إعداد منهجية أي متغير أو مؤشر يراد قياسه. كما بين المصدر، أن المنهجية الموحدة ستعمل على توحيد سلة السلع والخدمات التي تقاس بها الأسعار، إضافة إلى توحيد طريقة جمع البيانات بين الدول، كونها تؤثر في منهجية القياس التي تضم أكثر من مكوّن في إعداد المؤشرات.

وحول علاقة المركز بالبنوك الخليجية المركزية، أوضح أنه على اتصال دائم معها، مشيراً إلى استفادة هذه البنوك من هذه الدراسة التي تأخذ نتائج مؤشر الأسعار لقياس مؤشرات أخرى تصدرها، لافتاً إلى أهمية أن يكون مكون التضخم الذي يصدره المركز الإحصائي مبنيا على منهجية موحدة، كي يصدر مؤشرا موحدا على مستوى دول الخليج.

ولفت إلى أن هناك فرق عمل متخصصة في موضوعات الأسعار ومؤشرات التضخم تعمل لإنهائها من خلال اجتماعات متواصلة، مبيناً أن البنوك المركزية تبدي رأيها أيضا في هذه الموضوعات.

وفيما يتعلق باختصاصات المركز، بين أنه يعالج كل الإحصاءات التي تصدر من الأجهزة الإحصائية في الدول الخليجية، لافتاً إلى أنه استدعى الأمر للتطرق إلى الدراسات والإحصاءات التي تم إجراؤها لدى جهات أخرى حكومية على مستوى دول الخليج تتعلق بالبطالة أو مشكلات الزواج، يتم طلبها ومباشرة دراستها، بهدف تطويرها وفق الممارسات الدولية الصحيحة.

وأضاف، "كون المركز حديثا فهناك أولويات يتم المبادرة بها، كتطوير ما هو موجود من إحصاءات معتمدة ومنشورة بأجهزة الإحصاء الست، ثم يتم الانطلاق إلى ما يتم طلبه من دراسة مؤشرات معينة أو ظواهر كالبطالة في دول المجلس".

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6507

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 شوال 1436هـ - 5 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/05/article_979164.html